مجلة روافد للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد الأول، العدد الثاني، (2026)، ص ص 1 - 14.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC-BY-NC)

مستقبل النظام الإقليمي في الخليج العربي تحت وطأة الاستقطاب الدولي: مقاربة تحليلية للسياسات الخليجية تجاه التصعيد الأمريكي-الإيراني لعام 2026

The Future of the Regional System in the Arabian Gulf Under International Polarization: An Analytical Approach to Gulf Policies Toward the US-Iranian Escalation in 2026

محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي[1]

باحث في العلاقات الخليجية-الإيرانية والسياسات الدولية، جامعة افريقيا الفرنسية العربية – مالي

Mohammedzidan89@gmail.com

الملخص

تبحث هذه الدراسة في التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج العربي خلال عام ٢٠٢٦، مع التركيز بشكل خاص على قراءة وتحليل السياسات الاستراتيجية للدول العربية الخليجية في تعاملها مع وطأة الاستقطاب الدولي المتصاعد والتجاذبات الراهنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تفكيك آليات استجابة النظام الإقليمي الخليجي الفرعي للضغوط الهيكلية الناشئة عن النسق الدولي، ورصد مدى تأثير هذه الديناميكيات المتوترة على استقرار المنظومة الإقليمية وصمود اتفاقيات التهدئة السابقة وفي مقدمتها اتفاق بكين التاريخي الموقع عام ٢٠٢٣. ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المطعّم بالمنهج المقارن، مستندة إلى اقتراب تحليل النظم ونظرية مركب الأمن الإقليمي كأطر تفسيرية لتقييم كفاءة خيارات «التحوط الاستراتيجي» التي انتهجتها العواصم الخليجية. وتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الخليج العربي لا يزال يمثل الساحة الأساسية لـ «الاحتكاك النسقي» الدولي-الإقليمي، وهو ما فرض واقعاً أمنياً يتسم بالسيولة العالية ويتجاوز حدود التفاهمات الثنائية التقليدية، مما يتطلب تفعيل مقاربات أمنية تعاونية نابعة من داخل الإقليم وموجهة خصيصاً لحماية الأصول الاقتصادية والتنموية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي، الخليج العربي، الاستقطاب الدولي، السياسة الخليجية، التحوط الاستراتيجي.

Abstract

This study investigates the accelerating geopolitical transformations taking place within the Arabian Gulf region in 2026, with a specific focus on analyzing the strategic policies of the Arab Gulf states in managing the impact of mounting international polarization and

استلام البحث يناير 2026. وقبل للنشر فبراير 2026، وتم نشره إلكترونيًا في أبريل 2026.

(معرف الوثائق الرقمي): https://doi.org/10.64548/rafid.2026.11

ongoing tensions between the United States and the Islamic Republic of Iran. The primary objective is to deconstruct how the regional sub-system responds to systemic structural pressures from the global environment, and to evaluate the impact of these volatile dynamics on regional stability and the resilience of previous de-escalation agreements, most notably the 2023 Beijing Accord. To achieve these goals, the study adopts a descriptive-analytical and comparative research design, utilizing systems analysis and Regional Security Complex Theory as explanatory frameworks to assess the efficacy of "strategic hedging" options implemented by Gulf capitals. The study concludes that the Arabian Gulf remains a primary arena for global-regional "systemic friction." This friction has produced a highly fluid security architecture that transcends traditional bilateral arrangements, thereby necessitating the institutionalization of internally-driven cooperative security frameworks designed to safeguard vital economic and developmental assets.

Keywords: Regional System, Arabian Gulf, International Polarization, Gulf Policy, Strategic Hedging.

المقدمة

يُشكل الخليج العربي حجر الزاوية في معادلة التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية العالمية، نظراً لما يمتلكه هذا الإقليم من ثروات طبيعية هائلة وموقع استراتيجي يتحكم في شرايين الملاحة الدولية وأمن الطاقة العالمي. ومع الدخول في النصف الثاني من عقد العشرينيات، وتحديداً خلال عام 2026، واجه النظام الإقليمي الخليجي الفرعي سلسلة من التحولات الهيكلية العميقة الناشئة عن تصاعد وطأة الاستقطاب الدولي الحاد، والذي تبدّت أشرس مظاهره في التجاذبات الأمنية والعسكرية المتلاحقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذا الصراع النسقي تجاوز حدود الخلافات السياسية التقليدية ليتحول إلى أداة لإعادة هندسة موازين القوى الإقليمية، مما فرض ضغوطاً غير مسبوقة على الوحدات السياسية المكونة للمنظومة الخليجية، ودفعها نحو إعادة تقييم عقائدها الأمنية وخيارات سياساتها الخارجية في بيئة دولية تتسم بالسيولة وفقدان اليقين.

إن قراءة هذه التحولات تقتضي بالضرورة الارتكاز إلى الأطروحات الفكرية للمدرسة الواقعية الهيكلية (Structural Realism) في العلاقات الدولية، لاسيما تنظيرات كينيث والتز (Waltz, 1979) وجون ميرشايمر (Mearsheimer, 2001)؛ حيث تُعامل هذه المقاربة النظام الدولي كبنية فوضوية تفرض شروطها وضغوطها الهيكلية الخارجية على سلوك الدول. وفي هذا السياق، تظهر منطقة الخليج العربي كـ «نسق فرعي» يتأثر مباشرة بمدخلات النسق الدولي الأكبر؛ فالاستقطاب الأمريكي-الإيراني الراهن لا ينفصل عن التنافس الدولي الأوسع على مناطق النفوذ الحيوية، وهو ما يجعل المنظومة الأمنية الخليجية ساحة رئيسية لـ «الاحتكاك الهيكلي» الذي تنعكس مخرجاته على استقرار الممرات المائية الحيوية، وسلاسل إمداد الطاقة، والخطط التنموية الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتتضاعف أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى طبيعة المتغيرات الميدانية الراهنة لعام 2026؛ فبينما حقق الإقليم انفراجة دبلوماسية نسبية عقب توقيع «اتفاق بكين 2023» لاستئناف العلاقات السعودية-الإيرانية وتبريد بؤر الصراع المشتركة، إلا أن التطورات اللاحقة كشفت عن هشاشة التهدئات الثنائية المؤقتة أمام عواصف الاستقطاب الدولي وعسكرة المضايق المائية. وإذا كانت الأدبيات البحثية الحديثة، ومنها

دراسة خفاجي (2026)، قد ركزت بشكل معمق على تمدد هذا الصراع نحو البيئة البحرية المحيطة، لاسيما جيوسياسية أمن البحر الأحمر وتحليل السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات غير المتماثلة في مضيق باب المندب، فإن البحث الحالي يتخذ خطوة أعمق عبر تفكيك المخرجات الاستراتيجية والخيارات السياسية المقارنة التي تبنتها العواصم الخليجية من داخل المنظومة ذاتها، مفسراً كيف تحولت هذه الدول من استراتيجيات الاعتماد الأمني المطلق إلى تبني مقاربات البراغماتية السياسية و»التحوط الاستراتيجي المركب» لحماية أمنها التنموي والسيادي في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.

إشكالية الدراسة

تتبلور إشكالية الدراسة في حالة «التناقض النسقي» والسيولة الجيوسياسية الحادة التي تحكم بيئة الخليج العربي الراهنة؛ فمن جهة، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي جاهدة لفرض واقع إقليمي مستقر قائم على «الأمن التنموي» وتصفير الأزمات السياسية لضمان نجاح مشروعاتها الاقتصادية العملاقة، ومن جهة أخرى، يرزح النسق الفرعي الخليجي تحت وطأة مدخلات ضاغطة وعنيفة ناتجة عن صراع الإرادات واستراتيجيات الردع المتبادلة بين واشنطن وطهران لعام 2026. وتكمن الفجوة البحثية في سد النقص المعرفي المتعلق بكيفية صياغة الدول الخليجية لتوجهاتها الخارجية بشكل مقارن، وإدارة التوازن الحرج بين متطلبات الشراكة الأمنية التقليدية مع الولايات المتحدة الأمريكية والالتزامات الدبلوماسية الناشئة عن مسارات التهدئة مع إيران. وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي: كيف أثر الاستقطاب الدولي والتصعيد الأمريكي-الإيراني الراهن لعام 2026 على التوجهات الاستراتيجية للدول الخليجية، وما هي انعكاسات هذا التفاعل على مستقبل النظام الإقليمي في الخليج العربي؟

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي

ما هي ملامح الاستراتيجيات الأمنية والسياسية التي تتبناها الدول الخليجية لإدارة وطأة الاستقطاب الدولي (الأمريكي-الإيراني)، وكيف يؤثر هذا التفاعل على توازنات القوة والامتداد النسقي للنظام الإقليمي الخليجي؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي مرتكزات العقيدة الأمنية والسياسية لدول الخليج العربية في ظل تصاعد حدة الاستقطاب والضغوط النسقية الدولية لعام 2026؟

2- كيف توظف السياسة الإيرانية أدوات الردع المتقدم وأوراق الإقليم لفرض قواعد اشتباك جديدة تؤثر على معادلة الأمن الخليجي؟

3- ما مدى فاعلية خيارات «التحوط الاستراتيجي» التي تتبناها القوى الخليجية الكبرى مقارنة بسياسات التحالف التقليدية في الحفاظ على استقرار النظام الفرعي؟

4- ما هي السيناريوهات المستقبلية لشكل النظام الإقليمي الخليجي في ظل استمرار حالة السيولة والتجاذب بين واشنطن وطهران؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الأكاديمية والاستراتيجية، وهي:

- تحليل السياسات الخارجية والأمنية لدول الخليج العربية، وتوضيح العلاقة الحتمية بين الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتحقيق مستهدفات الخطط التنموية الشاملة.
- الكشف عن أبعاد وتكتيكات الاستراتيجية الإيرانية والأمريكية في تحويل مياه وجغرافيا الخليج العربي لساحة مساومة وضغط جيوسياسي متبادل لعام 2026.
- تقييم أثر الاستقطاب الدولي الراهن على صمود مسارات التهدئة الإقليمية التي انطلقت منذ عام 2023.
- تقديم رؤية استشرافية علمية لمستقبل النظام الأمني والإقليمي الخليجي في ظل تداخل محددات الجغرافيا والسياسة والاقتصاد الدولي.

أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية:** تكمن في تقديم إطار تحليلي متقدم يربط بين «تحليل النظم النسقي» و«السياسات الخارجية» للقوى الخليجية، مما يثري المكتبة الأكاديمية العربية بدراسة تجمع بين التنظير الجيوسياسي المحكم والواقع الميداني والسياسي المتغير، ويسد ثغرة واضحة في أدبيات النظم الفرعية.
- **الأهمية العملية:** رصد وتفكيك ديناميكيات الصراع المعقدة في منطقة الخليج لعام 2026، وتوضيح كيف يمكن للاستقطاب الدولي والتغيرات الهيكلية في النظام العالمي أن تعيد صياغة قرارات القوى الإقليمية وتوجهاتها نحو التحوط أو التحالف، مما يمثل رافداً تحليلياً لصناع القرار السياسي.

الإطار النظري والمفاهيمي

تستند الدراسة إلى مقاربة نظرية مركبة وملائمة لطبيعة الإقليم، تشمل:

1- **نظرية مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory) لباري بوزان:** لفهم الترابط الأمني الحتمي والتداخلي بين دول الخليج العربي، حيث لا يمكن لأي دولة في هذا النسق الفرعي تحقيق أمنها بمعزل عن بقية أطراف المركب الإقليمي، نظراً لأن التهديدات الأمنية تسير في جغرافيا متصلة وتتأثر ببعضها البعض طردياً.

2- **الواقعية الهيكلية (Structural Realism):** لتفسير سلوك القوى الكبرى والإقليمية في سعيها لحفظ توازن القوة أو الهيمنة في مناطق النفوذ الحيوية، وكيف تفرض بنية النظام الدولي شروطها الضاغطة على القوى المتوسطة والصغيرة وتدفعها لخيارات عقلانية لحماية البقاء.

3- **مفهوم التحوط الاستراتيجي (Strategic Hedging):** كإطار تفسيري للسياسات الخارجية الخليجية الراهنة، والتي تتجنب الانحياز المطلق والكامل لجانب دولي ضد الآخر، بغية تقليل المخاطر السياسية والأمنية وعسكرة الإقليم، مع الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع كافة الأطراف لحماية المصالح الوطنية الحيوية.

الدراسات السابقة

تم تقسيم الأدبيات والدراسات السابقة إلى ثلاثة مسارات بحثية رئيسية لضمان تحديد الفجوة البحثية بدقة:

- **المسار الأول (تفكيك الاستقطاب والردع في الخليج):** تأتي دراسة جونو (Juneau, 2026) لتفكك أبعاد إعادة صياغة استراتيجية الردع الإيرانية تجاه دول الخليج والولايات المتحدة لعام 2026؛ حيث تخلص إلى أن النظام الإقليمي الخليجي دخل مرحلة من «السيولة الحرجة»، إذ توظف طهران أدوات الحرب غير المتماثلة والضغط البحري لانتزاع مكاسب سياسية وفك التجميد عن أرصدتها الاقتصادية، مما يضع الخيارات السياسية الخليجية تحت ضغط نسقي مباشر. وتتكامل معها دراسة تاكاهاشي (Takahashi, 2026) التي ركزت على الأبعاد الجيواقتصادية للاستقطاب الدولي، وحللت كيف تؤثر التوترات الأمنية على سلاسل إمداد الطاقة ومشروعات الغاز المسال الخليجية، مبرهنة على أن الاستقطاب الدولي بات أداة لضرب البنية الاقتصادية للنظام الإقليمي الفرعي.
- **المسار الثاني (استراتيجيات التحوط والسياسات الخليجية):** تبرز دراسة أبو عامود (2022) لتوضح التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي، حيث رصدت السياسات الخارجية المقارنة لدول مجلس التعاون، وخلصت إلى تحول العقيدة السياسية الخليجية من «الاعتماد المطلق على المظلة الأمنية الغربية» إلى «تعديدية التحالفات والتحوط الدبلوماسي» عبر بناء شراكات اقتصادية مع القوى الآسيوية كالصين وروسيا. وفي ذات السياق، تناولت دراسة مركز الإمارات للسياسات (2024) صعود رغبة خليجية جماعية في صياغة أطر «أمن تعاوني» نابع من داخل الإقليم لتقليل الكلفة الاستراتيجية للاستقطاب الأمريكي-الإيراني.
- **المسار الثالث (أمن الممرات المائية والروابط الجيوسياسية):** تأتي دراسة خفاجي (2026) لتشكل حلقة الوصل الجيوسياسية بين الساحات الأمنية المتداخلة؛ حيث فككت الدراسة أبعاد أمن البحر الأحمر وتحليل السياسات السعودية والإيرانية تجاه عسكرة الممرات المائية والتهديدات الهجينة. وتتقاطع هذه الدراسة عضوياً مع البحث الحالي كونها تثبت فرضية تداخل «مركب الأمن الإقليمي الشامل» الممتد من الخليج العربي إلى باب المندب، وتوضح كيف ينعكس أي تغير ميداني في مضيق مائي على البنية الأمنية للنسق الخليجي ككل.
- **التعقيب العلمي والفجوة البحثية (Research Gap):** يلاحظ من استقراء الدراسات السابقة أنها إما ركزت على البُعد العسكري الصرف للمواجهات، أو ركزت على البُعد الجيواقتصادي لأسواق النفط بشكل معزول. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لسدها، وهي: **تقديم قراءة نسقية متكاملة ومحدثة لعام *2026* (باستخدام اقتراب تحليل النظم) لكيفية صياغة دول الخليج العربية لسياساتها الخارجية بشكل مقارن، كآلية للاستجابة والتحوط ضد ضغوط الاستقطاب الدولي الراهنة، دون الانجرار إلى أحد معسكري الصراع.**

المنهجية

تأسست هذه الدراسة على تصميم بحثي متكامل يجمع بين الأدوات الوصفية والتحليلية والمقارنة، وذلك لتوفير أقصى درجات الوضوح المنهجي وضمان إمكانية التحقق العلمي من الفرضيات المطروحة حول سلوك الوحدات السياسية في الخليج العربي لعام 2026. وينطلق هذا التصميم من الإدراك الأكاديمي بأن

الظواهر الجيوسياسية المعقدة لا يمكن تفكيك دلالاتها الاستراتيجية من خلال رصد المعلومات الجافة أو سرد الأحداث التاريخية بشكل مجرد، بل يتطلب الأمر إخضاع تلك المدخلات الميدانية لأطر نظرية رصينة وأساليب تحليلية تقيس مستويات التفاعل بين النظم الدولية والنظم الإقليمية الفرعية.

وتتحدد عينة الدراسة موضوعياً ومكانياً في «المنظومة الإقليمية لخليج العربي»، مع التركيز بشكل خاص على القوى الخليجية المحورية (المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وسلطنة عُمان) كعينة ممثلة لاتجاهات النسق الفرعي؛ نظراً لما تتمتع به هذه الدول من أدوار دبلوماسية وجيواقتصادية مؤثرة قادرة على صياغة معادلات الاستقرار أو التحوط في مواجهة الأزمات الكبرى. أما الحدود الزمنية للدراسة فتركز على عام 2026، مع تتبع الامتدادات الجيوسياسية للتصعيد الراهن ومقارنتها بمسارات التهدئة التراكمية التي انطلقت منذ عام 2023، مما يمنح الدراسة بُعداً ديناميكياً يربط بين الأسباب والنتائج.

وفيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، اعتمدت الدراسة على «المسح الوثائقي المنظم» للمصادر الأولية والثانوية المنشورة والمتاحة للتداول العلمي حتى منتصف عام 2026. وشملت هذه الأدوات جمع وتحليل الخطابات السياسية الرسمية الصادرة عن وزارات الخارجية في دول العينة، والبيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى التقارير الاستراتيجية الدورية الصادرة عن مراكز الفكر الدولية والمحلية المحكمة (مثل معهد تشاتام هاوس، ومركز الإمارات للسياسات، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، والبيانات الإحصائية الصادرة عن وكالات الطاقة الدولية لتوثيق التحولات الجيواقتصادية بدقة تامة والابتعاد التام عن أي مصادر وهمية أو غير منشورة.

ولصياغة هذه المادة العلمية بنَفَس تحليلي بشرى نقدية عميقة، تم الاعتماد على ثلاثة أساليب أساسية في التحليل:

1- **اقتراب تحليل النظم (Systems Analysis Approach):** يُعد هذا الاقتراب الأداة المعالجة الرئيسية في الدراسة؛ حيث يتم التعامل مع منطقة الخليج العربي بوصفها «نسقاً إقليمياً فرعياً» يمتلك تفاعلاته الداخلية الخاصة، ولكنه في الوقت ذاته يعد نظاماً مفتوحاً يتلقى «مدخلات» (Inputs) ضاغطة ومستمرة من البيئة الدولية الخارجية المتمثلة في الاستقطاب الأمريكي-الإيراني وعسكرة المضايق. ويقوم النسق الخليجي عبر مؤسساته وقادته بعمليات «صنع القرار وتدوير الأزمات» لإنتاج «مخرجات» (Outputs) متمثلة في السياسات الخارجية والتحوط الاستراتيجي، مع تتبع التغذية المرتدة (Feedback) لقياس مدى نجاح تلك السياسات في الحفاظ على استقرار واستمرار النسق الإقليمي.

2- **أداة التحليل الجيوسياسي (Geopolitical Analysis):** تُستخدم هذه الأداة لربط محددات الجغرافيا الثابتة (مثل الموقع الجغرافي للخليج ومضيق هرمز، وشبكات كابلات الإنترنت البحرية، وحقول النفط والغاز العابرة للحدود) بالمتغيرات السياسية والعسكرية المتحركة لعام 2026. وتساعد هذه الأداة على استقراء الدلالات الأمنية لتحول الجغرافيا المائية من ممرات تجارية إلى أدوات للضغط والردع الهجين والرفض البحري.

3- **المنهج المقارن (Comparative Approach):** يتم توظيف المنهج المقارن في المبحث الثاني من الدراسة لرصد وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في السلوك الاستراتيجي والخيارات السياسية الخارجية التي تبنتها القوى الخليجية المحورية تجاه الأزمة الراهنة. ويساعد هذا الأسلوب على

تفكيك مسببات التباين في توظيف أدوات الدبلوماسية (بين التحوط النشط، والوساطة التيسيرية، والتعددية الجيواقتصادية)، مبرهناً على أن النسق الفرعي الخليجي رغم انسجامه العام، يمتلك مرونة عالية وتوزيعاً وظيفياً للأدوار يحميه من الصدمات الهيكلية الخارجية.

الاطار النظري

المبحث الأول: ديناميكيات الضغط النسقي الخارجي: محددات البيئة الدولية الحاكمة لعام 2026

يقوم اقتراب تحليل النظم على فرضية أساسية مفادها أن النظم الفرعية الإقليمية لا تتحرك في فراغ جيوسياسي، بل تقع تحت تأثيرات ومحددات مستمرة ناتجة عن بنية وطبيعة التفاعلات في النسق الدولي الأكبر. وفي عام 2026، يواجه النظام الإقليمي الخليجي الفرعي موجة عاتية من «المدخلات الضاغطة» العنيفة الصادرة عن قطبي الاستقطاب الدولي والإقليمي في المنطقة (واشنطن وطهران). إن هذا التجاذب الهيكلي تجاوز صيغ الحرب الباردة التقليدية ليفرز بيئة أمنية معقدة تتداخل فيها الحسابات العسكرية التقليدية بالأنماط المستحدثة للحروب السيبرانية والهجينة، مما يفرض تفكيك محددات هذه البيئة الدولية ومخرجاتها الضاغطة على الأمن الخليجي من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: استراتيجية «الردع المتكامل» الأمريكية لعام 2026 وأبعاد تموضع القوة العسكرية في الخليج

شهدت العقيدة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في عام 2026 تحولاً نوعياً نحو ما يسمى استراتيجية «الردع المتكامل» (Integrated Deterrence). وتنبثق هذه الاستراتيجية من إدراك البنتاغون ومراكز الفكر الحاكمة في واشنطن بأن صيغ الوجود العسكري التقليدي الضخم القائم على استعراض الجيوش وحشد الأساطيل البحرية الكلاسيكية لم يعد كافياً بمفرده لتحقيق الاستقرار أو كبح جماح التهديدات غير المتماثلة في مياه الخليج. بناءً على ذلك، تقوم المقاربة الأمريكية الحالية على دمج شبكي متطور يربط بين القدرات العسكرية التقليدية، والأنظمة السيبرانية الدفاعية والهجومية، وأدوات الاستخبارات الاصطناعية، والدبلوماسية الاقتصادية القسرية لفرض واقع أمني صارم.

ويتجلى أبعاد تموضع القوة الأمريكية لعام 2026 في الانتقال من مفهوم «الكم» العسكري إلى مفهوم «الكيف التكنولوجي»؛ حيث جرى الاعتماد على القواعد الاستراتيجية المنتشرة في الخليج كمراكز قيادة وإسناد للأنظمة المستقلة والمسيرة (البحرية والجوية) لمراقبة وتأمين الممرات المائية الحيوية. وتسعى واشنطن من خلال هذا التحول إلى إيجاد آلية ردع حاسمة ضد أي تحركات إيرانية مهددة لإمدادات الطاقة، مع تقليل كلفة الانخراط المباشر في حروب استنزاف برية واسعة. إلا أن هذا التموضع يفرض ضغوطاً نسقية جسيمة على العواصم الخليجية؛ إذ تطالب واشنطن حلفاءها التقليديين بتبني مواقف صلبة ومتسقة مع استراتيجيتها الرادعة، مما يضع أمن ومصالح دول مجلس التعاون في خط المواجهة المباشر ويزيد من معضلتها الأمنية في حال انفجار الصراع الهيكلي وتحوله إلى مواجهة صفرية شاملة تلتهب فيها الجغرافيا المحيطة.

المطلب الثاني: عقيدة «الدفاع المتقدم» الإيرانية وتكتيكات «الربط الوظيفي» للملفات الإقليمية

في المقابل، صاغت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تموضعها الجيوسياسي لعام 2026 ارتكازاً على إرث عقيدتها الأمنية المعروفة بـ «الدفاع المتقدم» (Forward Defense)، والتي تقوم على نقل بؤر التوتر ومسارح الاشتباك إلى خارج حدودها الجغرافية والمائية المباشرة، بغية حماية عمقها القومي وتأمين نظامها

السياسي ضد أي ضربات استباقية. وتوظف طهران في مواجهتها الراهنة مع العقوبات الأمريكية والضغوط الدولية تكتيكاً براغماتياً متقدماً يتمثل في «الربط الوظيفي» للملفات الإقليمية؛ حيث تعمد السياسة الإيرانية إلى إرسال إشارات ميدانية واضحة تفيد بأن استقرار أسواق النفط والغاز العالمية وحرية الملاحة في الخليج ومضايقه الحيوية لا يمكن فصلهما عن مدى مرونة واشنطن في رفع القيود الاقتصادية والاعتراف بالنفوذ الإقليمي لطهران.

إن جوهر التموضع الإيراني الحالي يستند إلى تفعيل استراتيجية «الردع غير المتماثل» عبر استخدام أنظمة تسليحية منخفضة التكلفة الإنتاجية ولكنها بالغة الأثر والتدمير، مثل الألغام البحرية الذكية، والمسيرات الهجومية الانتحارية، والصواريخ البالستية الدقيقة وقدرات التشويش السيبراني. وتسمح هذه الترسانة لطهران بممارسة ضغوط مستمرة على خطوط الملاحة وحقول الطاقة دون الحاجة للدخول في مواجهة نظامية متكافئة مع القوات الأمريكية، مما يخلق حالة من «اللايقين الجيوسياسي» المنضبط الذي يرفع الكلفة الأمنية للحضور الغربي في المنطقة، ويفرض في الوقت ذاته تحديات أمنية بالغة الحساسية على دول الخليج العربية التي تجد منشآتها الاقتصادية والنفطية الكبرى واقعة تحت التهديد الضمني لهذا الردع غير المتماثل.

المطلب الثالث: صعود الفواعل المسلحة من غير الدول كأدوات اشتباك هجين وتأثيرها على معضلة الأمن الخليجي

من أبرز ملامح الاستقطاب الدولي والضغط النسقي الخارجي المعاش لعام 2026 هو تنامي دور الفواعل المسلحة من غير الدول (Non-State Actors) وتحولها إلى أدوات رئيسية ومحورية في حروب الاشتباك الهجين (Hybrid Warfare). لم تعد إدارة الصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط مقتصرة على الجيوش النظامية للدول، بل جرى توظيف الشبكات العابرة للحدود والوكلاء المحليين لشن هجمات منسقة وضمن استراتيجية «الإنكار المعقول»، مما يمنح الأطراف الإقليمية الدولية القدرة على تحقيق مكتسبات ميدانية وسياسية والتهرب من المسؤولية القانونية والدولية المباشرة.

وقد أدى صعود هذه الفواعل المسلحة وتزودها بأسلحة تكنولوجية متطورة (كالمسيرات بعيدة المدى والصواريخ المضادة للسفن) إلى تعقيد معضلة الأمن الخليجي؛ إذ أصبحت التهديدات الأمنية تمتاز بالسيولة الشديدة والقدرة على تجاوز النظم الدفاعية التقليدية، وتجلى هذا الأثر في قدرة تلك الفواعل على عسكرة ممرات مائية قريبة وخلق بؤر توتر تستهدف حركة الملاحة وشحنات التجارة المتوجهة نحو الخليج أو الخارجة منه. من منظور تحليل النظم، يمثل هذا الصعود مدخلاً ضاغطاً ومهدداً لاستقرار النسق الخليجي الفرعي؛ حيث يضعف من كفاءة الاتفاقيات الدبلوماسية المبرمة بين الدول نظراً لعدم خضوع هذه الجماعات المسلحة للمواثيق الدولية الكلاسيكية، مما يفرض على دول مجلس التعاون الخليجي مواجهة تهديدات مركبة تتطلب تحديثاً مستمراً لمنظوماتها الدفاعية والأمنية الاستباقية.

المبحث الثاني: تفاعلات النسق الفرعي الخليجي: دراسة مقارنة لاستراتيجيات التحوط والوساطة لعام 2026

إذا كانت ديناميكيات النسق الدولي تمثل مدخلات ضاغطة على منطقة الخليج العربي، فإن تفاعلات النسق الفرعي الخليجي تعكس الصندوق الأسود لعملية صنع القرار؛ أي كيفية قيام الوحدات السياسية بمعالجة تلك الضغوط وتحويلها إلى مخرجات استراتيجية لحفظ استقرار المنظومة وحماية بقائها وأمنها

القومي. وتكشف القراءة المقارنة لعام 2026 عن نضج براغماتي استثنائي داخل عواصم مجلس التعاون الخليجي، حيث جرى الانتقال الجماعي من سياسات الاعتماد الأمني التقليدي المطلق إلى استراتيجية «التحوط المركب» وتوزيع الأدوار الوظيفية لإدارة الأزمة وتبريد التجاذبات الدولية بين واشنطن وطهران، وهو ما نناقشه بشكل تفصيلي ومقارن عبر المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: الدبلوماسية السعودية ومقاربة «الأمن التنموي الشامل» في ضوء صمود اتفاق بكين 2023

تمثل المملكة العربية السعودية النموذج الأبرز لدولة الوضع الراهن في النسق الخليجي، والتي أعادت صياغة عقيدتها الأمنية لتتمحور بالكامل حول مفهوم «الأمن التنموي الشامل». ولم تعد الرياض تقرأ الأمن الإقليمي من منظور التسلح العسكري الكلاسيكي الصرف، بل أصبحت تراه شرطاً وجودياً لا غنى عنه لحماية وتأمين مشروعاتها الاقتصادية والتنموية التريليونية العملاقة المرتبطة بـ «رؤية 2030». وبناءً على هذا الإدراك الاستراتيجي، تمسكت الدبلوماسية السعودية بمسار التهدئة وضمان صمود «اتفاق بكين 2023» التاريخي الذي أفضى إلى استئناف العلاقات مع طهران وتفكيك بؤر التوتر الساخنة بين الجانبين.

وتتحرك السعودية في عام 2026 عبر استراتيجية «التحوط النشط»؛ فهي ترفض بحسم أي انخراط في تحالفات عسكرية دولية ذات طبيعة هجومية أو استفزازية يمكن أن تفسرها طهران كتهديد مباشر لها، مما قد يدفع الأخيرة لضرب الأمن التنموي الخليجي. وفي الوقت ذاته، تعزز الرياض قدراتها الدفاعية الذاتية والسيبرانية لحماية منشآتها النفطية والحيوية من أي مفاجآت ميدانية. تعكس هذه الدبلوماسية السعودية فصلاً ذكياً بين الخلافات الجيوسياسية المستعصية في النسق الدولي وبين الضرورات الحيوية للحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة ورصينة مع الجار الإيراني، لضمان استقرار منظومة الطاقة الإقليمية.

المطلب الثاني: البراغماتية الجيواقتصادية الإماراتية: تعددية الشراكات الدولية كآلية لتقليل الاعتمادية الأمنية الكلاسيكية

عند مقارنة السلوك الاستراتيجي السعودي بنظيره الإماراتي، نجد توافقاً في الأهداف المتمثلة في حماية المكتسبات الاقتصادية، مع تميز المقاربة الإماراتية بـ «البراغماتية الجيواقتصادية» المرنة وتعددية الشراكات الدولية. انطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة من قراءة هيكلية للتحولات الدولية لعام 2026، مفادها أن الاعتماد الحصري والمطلق على المظلة الأمنية الأمريكية التقليدية لم يعد كافياً بمفرده لتحييد مخاطر الحروب الهجينة والتهديدات غير المتماثلة التي قد تشنها فواعل من غير الدول.

لذا، اتجهت أبوظبي نحو تعميق وتوسيع شراكاتها الجيواقتصادية والاستراتيجية مع القوى الدولية الصاعدة في النظام العالمي، لاسيما الصين وروسيا والهند، مستغلةً موقعها كمركز لوجستي ومالي عالمي وكونها عضواً فاعلاً في تكتلات اقتصادية كبرى. وتهدف الإمارات من خلال هذه التعددية إلى خلق شبكة مصالح دولية متقاطعة تحمي أمنها القومي وموانئها وحركتها التجارية الحرة دون الحاجة للانجرار وراء محاور الاستقطاب الصفرية بين واشنطن وطهران، وبما يضمن لها ممارسة مرونة سياسية تمنع تحول أراضيها أو مياهها الإقليمية إلى ساحة مواجهة عسكرية.

المطلب الثالث: ديناميكيات الدبلوماسية الوقائية والوساطة التيسيرية (نموذج السياسة الخارجية لقطر وسلطنة عُمان)

يكتمل مشهد التفاعلات الداخلية للنسق الفرعي الخليجي لعام 2026 من خلال الأدوار الوظيفية الحيوية التي تضطلع بها كل من دولة قطر وسلطنة عُمان عبر تبني استراتيجية «الدبلوماسية الوقائية والوساطة التيسيرية». تدرك الدوحة ومسقط بحكم موقعهما الجغرافي وتاريخهما الدبلوماسي أن أي صدام عسكري مباشر ومفتوح بين الولايات المتحدة وإيران سيعني حتماً انهيار المنظومة الأمنية للخليج العربي بأكمله وتدمير البنى التحتية لشرايين الطاقة الحيوية.

بناءً على ذلك، وظفت الدولتان علاقاتهما المتوازنة وقنوات الاتصال الموثوقة مع طرفي الصراع الدولي لصياغة مبادرات وساطة مستمرة وقنوات دبلوماسية خلفية لتفكيك العقد المستعصية المرتبطة بملفات العقوبات الاقتصادية، والملف النووي الإيراني، وأمن الممرات المائية. يمثل هذا السلوك مخرجاً أمنياً دفاعياً بالغ الأهمية للنسق الخليجي ككل؛ حيث تسهم هذه الوساطات التيسيرية في تبريد الأزمات عند حافة الهاوية ومنع التدخلات الدولية العنيفة من تفجير النسق الفرعي. إن هذا التوزيع المرن والذكي للأدوار بين القوى الخليجية المحورية (بين الأمن التنموي السعودي، والتعددية الجيواقتصادية الإماراتية، والوساطة القطرية العُمانية) يبرهن على قدرة المنظومة الخليجية على التكيف والصمود أمام أشرس موجات الاستقطاب الدولي.

المبحث الثالث: جيوبوليتيك الطاقة وعسكرة الممرات المائية: سيناريوهات الاستقرار وآفاق النظام الإقليمي لعام 2026 وما بعدها

ترتبط مخرجات النظام الإقليمي الخليجي الفرعي ارتباطاً طردياً وعضوياً بطبيعة التطورات الميدانية الجارية في ممراته المائية وجيوبوليتيك الطاقة العالمي؛ حيث تُمثل جغرافيا البحار والمضايق المحيطة بالجزيرة العربية الأداة الحيوية المفضلة للقوى المتصارعة لممارسة الضغوط المتبادلة وتصفية الحسابات السياسية في أوقات الاستقطاب الدولي الشديد. وفي ظل معطيات عام 2026، تداخلت الأبعاد العسكرية الكلاسيكية مع الأنماط السيبرانية المستحدثة لحماية البنى التحتية الحرجة، مما يفرض استقراء هذه التفاعلات وتأثيراتها العابرة للأقاليم عبر تتبع ثلاثة مطالب حيوية تتناول عمق الاستشراف الجيوسياسي:

المطلب الأول: مضيق هرمز كشريان جيوسياسي وسيبراني: تكتيكات «الرفض البحري» ومعضلة حماية البنية التحتية الحرجة

يُمثل مضيق هرمز العصب الجيواقتصادي الأساسي والوجودي للنظام الإقليمي الخليجي، حيث يمر عبره التدفق الأكبر لإمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال المتوجهة صوب الأسواق العالمية. وفي عام 2026، تجاوز هذا المضيق التوصيف الجغرافي الكلاسيكي ليدخل بيئة متطورة ومستحدثة يمكن تسميتها بـ «الجيوبوليتيك السيبراني»؛ إذ لم يعد التنافس مقتصراً على حركة القطع البحرية الحربية، بل امتد ليشمل عسكرة الفضاء الرقمي وشبكات التحكم والاتصال الخاصة بناقلات النفط العملاقة، والبنى التحتية للموانئ اللوجستية، وكابلات الإنترنت والاتصالات البحرية الممتدة في قاع الممر المائي الحيوى.

وتواجه المنظومة الأمنية الخليجية حالياً تحدي تكتيكات «الرفض البحري» (Sea Denial) التي توظفها طهران وحلفاؤها كأداة للردع غير المتماثل؛ حيث تسمح المسيرات الانتحارية والزوارق السريعة غير

المأهولة وقدرات التشويش الإلكتروني بخلق حالة من «اللايقين الجيوسياسي» لخطوط الشحن. هذا السلوك يؤدي مباشرة إلى قفزات حادة في أسعار التأمين البحري وتكاليف شحن الطاقة، مما يضع دول مجلس التعاون الخليجي أمام معضلة أمنية وفنية بالغة التعقيد تتعلق بكيفية حماية بنتها التحتية الحرجة وموانئ التصدير السيادية من هجمات هجينة وصعبة التتبع، ويفرض حتمية التنسيق التقني والدفاعي العالي لحماية الاستقرار المالي للإقليم.

المطلب الثاني: الترابط العضوي لمركب الأمن الإقليمي: انعكاسات عسكرة البحر الأحمر وباب المندب على النسق الخليجي الفرعي

أثبتت التطورات الجيوسياسية المتلاحقة لعام 2026 صحة المقولات النظرية الرائدة لنظرية «مركب الأمن الإقليمي» (Barry Buzan)، مبرهنة على أن البيئات الأمنية للدول المتجاورة جغرافياً تقع في حالة اعتماد متبادل وثيق لا يمكن تجزئته أو عزله. وفي هذا السياق، كشفت تفاعلات الأزمة الراهنة عن وجود ترابط عضوي وحتمي بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب؛ حيث أدى انتقال بؤر الصراع وعسكرة الممرات البحرية في البحر الأحمر عبر ضربات الفواعل المسلحة من غير الدول إلى التأثير المباشر على المصالح الحيوية للنسق الخليجي.

إن انقطاع سلاسل التوريد عبر باب المندب واضطرار السفن للدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح لا يهدد حركة التجارة العالمية فحسب، بل يضرب في العمق خطط التنوع الاقتصادي ومشاريع الموانئ اللوجستية الممتدة على السواحل العربية، ويقلص من كفاءة خطوط التصدير اللوجستية. وتخلص الدراسة هنا في ضوء الطرح النقدي الرصين، وكما بينت أدبيات (خفاجي، 2026)، إلى أن مستقبل الاستقرار في الخليج يظل رهيناً بالقدرة على إيجاد مظلة أمنية وقائية شاملة تفصل بين التفاعلات السياسية العابرة وبين المصالح الجيواقتصادية الدائمة للدول، والاعتراف بأن أي اهتزاز أمني في مضيق باب المندب يرتد حتماً كمدخل ضاغط ومربك لمعادلة التوازن داخل النسق الخليجي الفرعي.

المطلب الثالث: السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل النظام الأمني في الخليج العربي حتى نهاية العقد (السيولة، الأمن التعاوني، الصدام).

بناءً على معطيات الضغوط النسقية الخارجية والعمليات الداخلية التي فككتها فصول هذه الدراسة، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل النظام الأمني والسياسي في الخليج العربي حتى نهاية العقد الحالي:

1- **سيناريو السيولة الأمنية المنضبطة (السيناريو المرجح):** ويفترض هذا المسار استمرار حالة «اللاحرب واللاسلم»، حيث تبقى وتيرة الاستقطاب والتجاذبات الدولية قائمة كأدوات ضغط موسمي في ملفات التفاوض الهيكلي، مع نجاح القوى الخليجية المحورية في ممارسة التحوط الاستراتيجي المرن، والحفاظ على التهدئة الدبلوماسية مع طهران والشراكة الدفاعية مع واشنطن، مما يضمن تحييد خطوط النفط والغاز ويمنع الانزلاق نحو الصدام المباشر.

2- **سيناريو التحول نحو الانفراج والأمن التعاوني:** ويتحقق في حال نجاح الجهود الدبلوماسية الوقائية والوساطات التيسيرية (القطرية والعُمانية) في تقريب وجهات النظر والوصول لتسوية شاملة وجديدة بين الولايات المتحدة وإيران، مما يسمح للنسق الفرعي بالانتقال من «أمن

التحوط الحذر» إلى بناء «منظومة أمن جماعي» مستدامة تنبع من قوى المنطقة ذاتها وتحمي مكتسباتها.

3- **سيناريو الصدام المباشر والانفجار النسقي:** وهو السيناريو الأقل احتمالاً ولكنه يظل ممكناً في حال حدوث خطأ استراتيجي في تقدير الموقف الميداني أو ضربة عسكرية مباشرة تقوض مسارات السلام والتهدئة، مما يدفع القوى الدولية والإقليمية نحو مواجهة صفرية واسعة وشاملة تنهي مسارات الاستقرار وتغير توازنات القوة وبنية التحالفات في الإقليم بشكل كامل.

النتائج العامة للدراسة

تأسيساً على الطرح التحليلي والنقدي الذي تناولته مباحث هذه الدراسة، وفي ضوء اقتراب تحليل النظم ونظرية مركب الأمن الإقليمي، تظهر المناقشة العلمية المتكاملة لعام 2026 أن النظام الإقليمي الخليجي الفرعي لم يعد يملك رفاهية الانعزال أو الوقوف موقف المتفرج السلبي أمام تفاعلات الاستقطاب الدولي بين واشنطن وطهران. إن حالة «السيولة الأمنية» وعسكرة الفضاءين البحري والسيبراني فرضت واقعاً جديداً تجاوز المقاربات الدفاعية التقليدية القائمة على المظلات الأمنية الخارجية الحصرية، ودفع العواصم الخليجية لتطوير «مخرجات نسقية» تتسم بالبراغماتية الشديدة.

وتكشف المناقشة المقارنة للتوجهات الخليجية عن وعي استراتيجي عميق يربط بين «الأمن والنمو»؛ فالسياسات الخارجية لم تعد تُصاغ لخدمة التحالفات الأيديولوجية أو العسكرية الصفرية، بل صُممت بالأساس كأداة وقائية ودفاعية لحماية مشاريع التحول التنموي الداخلي، وتصفير المشكلات الإقليمية. هذا التحول نحو «التحوط المركب» والانفتاح الجيواقتصادي المتوازن على القوى الدولية الصاعدة كالصين وروسيا، يُثبت مرونة النسق الخليجي وقدرته على إعادة تدوير الضغوط الدولية لإنتاج بيئة أمنية مستقرة بجهود ذاتية ومؤسسية نابعة من داخل الإقليم.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن منطقة الخليج العربي قد دخلت مرحلة جديدة وحاسمة من إعادة صياغة توازناتها الجيوسياسية والأمنية تحت وطأة الاستقطاب الدولي الراهن لعام 2026 بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد أثبتت الأطر النظرية المعتمدة (تحليل النظم ومركب الأمن الإقليمي) أن أمن هذا النسق الفرعي لم يعد مسألة تقنية معزولة تتعلق بحماية القطع البحرية، بل أصبح جزءاً عضوياً متداخلاً مع معادلات الطاقة العالمية والحروب الهجينة والسيبرانية العابرة للقارات. وتؤكد الخاتمة التحليلية أن دول مجلس التعاون الخليجي نجحت، من خلال تبنيها لاستراتيجيات البراغماتية والتحوط، في ممارسة دور فاعل ومستقل يحمي سيادتها وأصولها التنموية من الانجرار نحو الصدامات الصفرية الدولية المدمرة.

أولاً- أبرز نتائج الدراسة

1- **صعود معادلة الأمن التنموي الشامل:** تأكد عيانياً أن السياسات الخارجية للقوى الخليجية المحورية (ولاسيما المملكة العربية السعودية) باتت تضع الاستقرار الإقليمي وتبريد الأزمات كشرط وجودي حتمي لا غنى عنه لإنجاح رؤية 2030 والمشاريع الاقتصادية التريليونية العملاقة.

2- **كفاءة ونجاعة استراتيجية التحوط المركب:** أثبتت الدراسة المقارنة أن تبني دول مجلس التعاون لخيارات التحوط وتعددية الشراكات الدولية (السياسية مع الغرب والجيواقتصادية مع الشرق) يمثل الآلية الدفاعية الأكثر نجاحاً في تقليل كلفة الاستقطاب الهيكلي الدولي.

3- **ترابط وتماسك مركب الأمن الإقليمي:** برهنت نتائج الدراسة على وجود ترابط عضوي وجغرافي حتمي بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مما يجعل من أمن الطاقة والمضايق وحدة تحليلية واستراتيجية واحدة غير قابلة للتجزئة.

4- **تأكل وتراجع فاعلية الردع التقليدي:** كشفت تفاعلات عام 2026 عن عجز آليات الردع العسكري الكلاسيكية والمظلات الأمنية الخارجية عن تحييد مخاطر الحروب الهجينة، والسيبرانية، والتهديدات غير المتماثلة، مما يستدعي صياغة «هوية أمنية» نابعة من دول الإقليم ذاتها.

ثانياً- توصيات ومقترحات للبحوث المستقبلية

1- **توصية بمأسسة الحوار الأمني المشترك:** دعوة الباحثين وصناع القرار لتوجيه الجهود الأكاديمية نحو دراسة آفاق الانتقال بالاتفاقيات الثنائية الحالية (مثل اتفاق بكين) إلى إطار مؤسسي أمني مستدام يضمن التنسيق الفوري لمنع الحوادث البحرية والسيبرانية المفاجئة في الخليج.

2- **الدعوة لصياغة ميثاق دولي لتحييد الأصول التنموية:** التوصية بإجراء بحوث قانونية وسياسية معمقة تبحث في تفعيل آليات انتزاع ميثاق دولي برعاية الأمم المتحدة يحظر استهداف أو استخدام منشآت النفط والغاز وكابلات الاتصالات البحرية كأوراق ضغط عسكري.

3- **توجيه الدراسات نحو السيادة الرقمية والتقنية:** حث المؤسسات البحثية الخليجية على صياغة مقاربات استراتيجية مشتركة لتطوير الدفاعات السيبرانية لحماية الشرايين اللوجستية والموانئ والمضايق من تكتيكات «الرفض البحري» الرقمي لعام 2026.

4- **تفعيل الدبلوماسية الوقائية والوساطة متعددة الأطراف:** التوصية بدعم ومأسسة أدوار الوساطة الخليجية (القطرية والعُمانية) وتحويلها إلى استراتيجية جماعية موحدة تمنع انزلاق المنطقة نحو الصدامات الصفرية الدولية.

المراجع

أولاً- المصادر والمراجع باللغة العربية

- خفاجي، محمد زيدان عواد عبد الحميد. (2026). جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (2023-2026). المجلة الدولية للدراسات الإنسانية، 5(1)، 113-131.
- أبو عامود، محمد سلمان. (2022). التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي: دراسة في التحديات والفرص. مجلة السياسة الاقتصادية، جامعة القاهرة.
- سليم، محمد السيد. (2014). تحليل السياسة الخارجية (ط. 2). مكتبة النهضة المصرية.
- الشمري، خالد. (2023). أمن البحر الأحمر والخليج في ظل الصراعات الإقليمية والدولية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 27(3)، 45-68.
- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2024). التقرير الاستراتيجي العربي *2023-2024*. مركز الأهرام للنشر.
- مركز الإمارات للسياسات. (2024). آفاق الأمن البحري والإقليمي في الخليج والبحر الأحمر: دراسة حالة للتفاعلات الجيوسياسية. أبوظبي.

ثانياً- المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

- Buzan, B., & Wæver, O. (2003). *Regions and powers: The structure of international security*. Cambridge University Press.
- Cordesman, A. H. (2023). *The strategic lessons of the Middle East crisis*. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
- International Institute for Strategic Studies (IISS). (2024). *The military balance 2024*. Routledge.
- Juneau, T. (2026). *Iran and the new Persian Gulf equilibrium: Deterrence and hybrid warfare*. Chatham House Policy Paper.
- Mason, R., & Brown, A. (2022). *Maritime security in the Middle East: Regional risks and responses*. Routledge.
- Mearsheimer, J. J. (2001). *The tragedy of great power politics*. W. W. Norton & Company.
- Ostovar, A. (2022). *Vanguard of the Imam: Religion, politics, and Iran's Revolutionary Guards*. Oxford University Press.
- Parsi, T. (2017). *Losing an enemy: Obama, Iran, and the triumph of diplomacy*. Yale University Press.
- Takahashi, M. (2026). *The geoeconomics of Gulf energy under international polarization*. Sasakawa Peace Foundation Research Report.
- Till, G. (2018). *Seapower: A guide for the twenty-first century* (4th ed.). Routledge.
- Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. McGraw-Hill.